كلية الخدمة الاجتماعية
قسم تنظيم المجتمع

بحث بعنوان

جهود وأساليب مكافحة الفساد على المستوى الدولى ودور طريقة تنظيم المجتمع

Efforts and methods to combat corruption at the international level and the role of the method community organization

إعداد

أسماء حسن سعد حسن

مدرس مساعد بقسم تنظيم المجتمع

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة أسيوط

جهود وأساليب مكافحة الفساد على المستوى الدولى ودور طريقة تنظيم المجتمع

ملخص البحث

نتعرف من خلال ذلك البحث على مشكلة البحث، حيث تُعدالفساد مشكلة خطيرة ولها أثار سلبية كثيرة على التنمية لاقتصادية المستدامة علي الصعيد العالمي. فإن الجهود المبذولة لمكافحه الفساد تتطلب بنجاح تشريعات شامله لمكافحه الفساد ، وسلطات قويه ، فضلا عن أساليب وآليات مكافحة الفساد واستراتيجيات التحري الخاصة. كما يتطلب وجود نظام فعال لمكافحه الفساد و إطارا قانونيا شاملا لمكافحه الفساد لا يقتصر علي المعاقبة علي جميع اشكال الفساد وإنما أيضا علي تقويه مؤسسات مكافحه الفساد التى منها لجان مكافحة الفساد .

وكذلك أهمية البحث، وأهداف البحث، وأهم المفاهيم في البحث مثل مفهوم تقنيات ومفهوم مكافحة الفساد ، وتناولنا الإطار النظري ، من خلال وسائل مواجهة الفساد ، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، لجان مكافحة الفساد المصرية أهدافها ، اختصاصاتها ، مبادرات ونماذج دولية فى مكافحة الفساد ، وفى ختام البحث تقنيات طريقة تنظيم المجتمع فى تفعيل أداء اللجنة ، وأخيراً أهم التوصيات والمقترحات في البحث.

الكلمات المفتاحية: تقنيات، مكافحة الفساد ، تنظيم المجتمع.

Efforts and methods to combat corruption at the international level and the role of the method community organization

Abstract

Through this research, we learn about the research problem, as corruption is a serious problem and has many negative effects on sustainable economic development at the global level. Successful anti-corruption efforts will require comprehensive anti-corruption legislation, strong authorities, as well as anti-corruption methods and mechanisms and special investigative strategies. It also requires the existence of an effective anti-corruption system and a comprehensive legal framework to combat corruption, which is not limited to the punishment of all forms of corruption, but also to the strengthening of anti-corruption institutions, including the anti-corruption committees.

As well as the importance of research, research objectives, and the most important concepts in research such as the concept of techniques and the concept of combating corruption, and we dealt with the theoretical framework, through means of confronting corruption, the national anti-corruption strategy, the Egyptian anti-corruption committees, their objectives, competencies, international initiatives and models in combating corruption, and in conclusion Research the techniques of the method of community organization in activating the performance of the committee, and finally the most important recommendations and proposals in the research.

Key words: techniques, anti-corruption, community organization.

أولاً) مشكلة البحث

تعد الفساد ظاهرة عامة ذات أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وحضارية ، كما أنها ليست مجموعة من الممارسات المعزولة عن مسبباتها ، وعن الخصائص الفردية والظروف الاجتماعية لمرتكبيها، وكذلك الظروف البيئية المحلية والدولية. (**عبد اللطيف ، عصام** ،١٢٩، ٢٠١٦) وتعد مؤشراً سياسياً إيجابياً لمسار عملية التطور الديمقراطى فى مصر إذ لا يمكن الحديث عن ديمقراطية أو إصلاح حقيقى بدون التناول الجرئ لنواحى القصور التى يعانى منها مجتمعنا ومواجهتها وفى مقدمتها مشكلة الفساد. (**سراج ، أسماعيل** ، ٢١، ٢٠٠٧)

والفساد معروف منذ الأزل وله جذور عميقة وعدد من الصور والأساليب وله آثار قديمة في المجتمعات فقد كانت الغاية المنشودة للرسالات السماوية هي تخليص الأرض من الفساد. لذلك كان لابد من القضاء على الفساد والعمل على اتباع منهج شامل ومتعدد وذلك بتوفير الظروف والإمكانات التي تدعم بناء المجتمعات والمؤسسات والتزويد من مقدرة الدول في منع الفساد ومكافحته (محمود ، رشيدة ،٣٦٩,٢٠١٤) ، وهذا ما أكدته دراسة (Jeanne Pauline ، ٢٠١٠) على أن الفساد مشكلة خطيرة ولها أثار سلبية كثيرة على التنمية لاقتصادية المستدامة علي الصعيد العالمي. فإن الجهود المبذولة لمكافحه الفساد تتطلب بنجاح تشريعات شامله لمكافحه الفساد ، وسلطات قويه ، فضلا عن أساليب واستراتيجيات التحري الخاصة. كما يتطلب وجود نظام فعال لمكافحه الفساد و إطارا قانونيا شاملا لمكافحه الفساد لا يقتصر علي المعاقبة علي جميع اشكال الفساد وإنما أيضا علي تقويه مؤسسات مكافحه الفساد. (2010، **Jeanne، Gashumba**)

وتنص مادة (٢١٨) من الدستور على أن تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك ، وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية ، وذلك على النحو الذى ينظمة القانون. (**جمهورية ، دستور** ، ٦٩، ٢٠١٤) ولتقليل فرص الفساد هي زيادة الشفافية والانفتاح في العمليات الحكومية يقول وأن "زيادة الشفافية في جميع مجالات الممارسة الحكومية ربما تكون الأداة الوحيدة الأكثر فاعلية ضد الفساد و قد تدعم التغييرات التكنولوجية قدرة الحكومات على جعل تعاملاتها أكثر شفافية. (**lafree ,Gray** , 2004)، وهذا ما أشارت إلية دراسة (نهى محمد هلال الشوبرى ، ٢٠١٢) تهدف تلك الدراسة إلى التوصل إلى استراتيجية وطنية مقترحة لتعزيز الشفافية والمحاسبية ومحاربة الفساد فى القطاع الأهلى توصلت نتائج

الدراسة إلى أن أهم متطلبات الشفافية والمحاسبية هى وجود نظام محاسبى دقيق ، تدعيم الممارسة الديمقراطية ، تعزيز الثقافة التنظيمية ، ضرورة الدعم المالى وتوصلت إلىأن أهم تحديات الشفافية والمحاسبية هى نقص التمويل ، وغياب وضعف ثقافة المساءلة والمحاسبية داخل هذة الجمعيات ، وتوصلت الدراسة إلى وضع استراتيجية وطنية مقترحة لتعزيز الشفافية والمحاسبية فى الجمعيات الأهلية المصرية. (**محمد ، نهى** ، ٢٠١٢) ، و كذلك ما أوضحتة دراسة (نهى عبد القوى بن لطف الله ، ٢٠١٣) التى توصلت نتائجها إلى أن أهم المعوقات التى تواجه جهود مكافحة الفساد فى القطاعات الحكومية تتمثل فى ضعف الرقابة الإدارية والمالية فى القطاعات الحكومية ، نفص الكوادر الفنية المؤهلة فى أجهزة مكافحة الفساد ، الحصانات التى يتمتع بها شاغلو الوظائف العليا فى الدولة ، وأن أهم الآليات التى تسهم فى مكافحة الفساد فى القطاعات الحكومية هى تطبيق مبدأ وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب ، تفعيل دور أجهزة الرقابة والمساءلة ، أما أقل الآليات إسهاما فى مكافحة الفساد فكانت فتح فروع للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد فى جميع محافظات الجمهورية. **(بن لطف ، عبد القوى** ، ٢٠١٣)

وفى ظل الإرادة الحقيقة للشعب المصرى والإرادة السياسية لمكافحة الفساد والتى عبر عنها دستور ٢٠١٤ وانطلاقاً من أن الفساد هو العقبة الرئيسية التى تعوق الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة، لما له من آثار سلبية على كافة جوانب الحياة، وإهدار الطاقات المتاحة، وتفويض لقدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين .وعلى الصعيد الوطنى فقد شهدت مصر اهتماماً متزايداً بمكافحة الفساد وتطويراً ملحوظاً للجهود المبذولة فى هذا الشأن كان أبرزها إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد واللجان الفرعية المنبثقة عنها. (**الوطنية ، الاستراتيجية** ، ٢٠١٩) وأقرت المادة الثالثة فى قرار تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد إلى تشكيل لجان فرعية للتوعية والإرشاد التى تختص بالعمل على نشر المعارف، والتوعية بأهمية وسبل مكافحة الفساد ، والتنسيق بين الجهات المعنية بإنفاذ آليات ومكافحة الفساد فى الدولة.(**النص ، موقع** ، ٢٠١٢)

هذا وقد تجربة سابقة لدولة عربية (الأردن) حكومة علي أبو الراغب ، أصدرت قراراً بتشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد وقد تسكلت اللجنة برئاسة رئيس الوزراء فارس النابلسى ولكن هذة اللجنة لم تفعل شيئاً ولم تكن قادرة على أن تفعل شيئاً ، لأنها لا تمتلك آية آلية لملاحقة جرائم الفساد آصلاً. ولقد ذكر أحد الخبراء بأن الأردن متقدمة على كل دول العالم فى تشكيل اللجان التى لاصلاحيات لها والتى لا تقدر على أن تفعل شيئاً سوى إرسال تقاريرها إلى الثلاجات وهو رأى صحيح لأن التقارير التى يتم حفظها (تتجمد) ولا يستطيع أحد تفعيلها. (الكيلانى ، فاروق ،٢٠١١، ١٠٣:١٠٢)، وهذا ما أشارت إلية دراسة (Williams , R., & Doig , A، ٢٠٠٧) عن تحقيق النجاح وتجنب الفشل فى لجان

مكافحة الفساد و تطوير دور المانحين وقد كانت لجان مكافحه الفساد ، باستثناء واحد أو اثنين ، مخيبه للآمال لكل من شعوب البلدان النامية وشركاءها في التنمية. وكما لاحظ تقرير البرنامج الإنمائي ٢٠٠٥ بشان الترتيبات المؤسسية لمكافحه الفساد: "اختارت عده بلدان أو تنظر حاليا في إنشاء لجنه أو مؤسسة مستقله مكلفه بالمسؤولية العامة عن مكافحه الفساد. ومع ذلك ، فان إنشاء مثل هذه المؤسسة ليس علاجاً شافيا لأفه الفساد. (**Doig, Williams**،2007)، وهذا ما أشارت إلية دراسة (Khemani , M ، ٢٠٠٩) أن لجان مكافحة الفساد بأى حال من الأحوال ليست علاجاً شافياً (2009، **M, khemani**) ، كذلك ما اوضحتة دراسة (Li, Jun (٢٠١١) على أربعة مقترحات لإصلاح لجنة مكافحة الفساد فى الصين أولاً: إزالة مكتب مكافحة الفساد ، وإلغاء أجهزة فحص الانضباط وتغيير الاسم إلى " الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد" ، ثانياً :هو زيادة أعمال مكافحة الفساد وإدراج القوانين واللوائح اللازمة للسلطة فيما بينها ذات الطابع القانونى ، ثالثاً : هو توضيح الواجبين القانونيين لمكتب الدولة لمكافحة الفساد والوقاية منه. (2011، **Jun ,li**)

فماذا عن لجان مكافحة الفساد فى مصر ؟ وهل فى ضؤ وضع آليات لعمل ولتنفيذما تصبو إلية قد حققت أهدافها فى مكافحة الفساد فى القطاع احكومى ، وما علاقة الآليات التى تم وضعها فى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وآليات تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية وهل يمكن لتقنيات تنظيم المجتمع الاسهام فى تفعيل لجان مكافحة الفساد فى مصر؟ انطلاقاً من أن تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية له ركائزه الاساسية وتقنياته العلمية التى تسمح له بتفعيل لجان مكافحة الفساد فى مصر.

وطريقة تنظيم المجتمع شأنها فى ذلك شأن الطرق الأخرى تمارس من خلال هيئات، أو مؤسسات متخصصة اتفق على تسميتها أجهزه تنظيم المجتمع، وتعبر هذه الأجهزة عن الثروة الأساسيه فى المؤسسات والمنظمات بكافة أنواعها الإنتاجية ، والحكومية والأهلية، (**الفاروق ، مسعد** ،٢٠١٠، ١١٧) والتى تؤمن بتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع الظلم عن المظلومين والفئات الضعيفة فى المجتمع ولذا فهى تركز على استخدام نماذج خاصة فى الممارسة المهنية مع الفئات وجماعات المجتمع المستضعفة المظلومة والمحرومة من القوة فى المجتمع ، وطريقة تنظيم المجتمع فى هذة الحالة تعمل على زيادة معدلات الأداء والفاعلية لهم والمنظمات الاجتماعية فى المجتمع ، لتوفير الخدمات وتمكينهم من زيادة قدراتهم (**عبد الفتاح ، محمد** ،٢٠١١، ١٤) ، وهذا ما أشارت إلية دراسة (ريهام عبد النعيم عيد ، ٢٠٠٨) فى نتائجها إلى تقوية دور المنظمات فى مجال محاربة الفساد ،وتوسيح صلاحياتها، ومكافحة المحسوبية فى احتلال الوظائف العامة ، وفى إسناد الأعمال، والتوريدات ،وقيام

المؤسسات والجمعيات الاهلية والاحزاب فى بناء ثقافه مواجهه الفساد والكشف عنه ومعالجه أسبابه ومصادرة. **(عبد النعيم ، ريهام ، ٢٠٠٨)**

وهناك العديد من الوسائل و الأدوات فى طريقة تنظيم المجتمع وأهم هذه الأدوات اللجان وهى الأداة الاساسية فى تنظيم المجتمع فيتم تشكيل اللجان اما لدراسى الموضوعات معينة، وتقديم الرأى والمشورة وقد تكون لجان مؤقتة أو لجان دائمة. **(عبد الله ، نائله ،١٩٩٨، ٣١٠)**

ولقد أصبحت طريقة تنظيم المجتمع تمثل ضرورة من ضروريات الحياة فى مجتمع معقد متشابك ، ووسيلة لا يمكن إغفالها لرفع مستوى عال الحياة لجموع المواطنين **(إبراهيم ، عبد العزيز ،** ١٧,٢٠٠٤) ، وهذا ما أشارت إلية دراسة (هويدا محمود إبراهيم أبو الغيط ، ٢٠١٥) التى توصلت دراستها إلى أن ظاهرة الفساد لها العديد من الأثار السلبية على كافة المجالات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية ومكافحتها يتوقف على تفعيل دور المواطنين وضمان مشاركة أكثر فعالية **(محمود ، هويدا** ، ٢٠١٥) ومن هنا تأتى مساعى البحث نحو تسليط الضؤ على تقنيات طريقة تنظيم المجتمع فى تفعيل لجان مكافحة الفساد منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ والحد من الآثار السلبية للفساد ونشر الوعى لدى المواطنين ، وبناء الثقة فى القطاعات الحكومية .

ثانياً) أهمية البحث

تتحدد أهمية الدراسة فيما يلى: -

١- مدى أهتمام الكبير الذى اولته الدولة بقضية مكافحة الفساد فى ظل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢).

٢- ضرورة الاهتمام بمكافحة الفساد حيث تشكل الفساد إعاقة حقيقية لعملية التنمية فى المجتمع وتلحق الضرر فى البيئة الاجتماعية والاقتصادية كما أنه يؤدى إلى ضياع الأموال والثروات والوقت فهو كالسرطان الذى ينتشر بطريقة خبيثة.

٣- إبراز دور مهنة الخدمة الاجتماعية وطريقة تنظيم المجتمع فى القضايا التى لها أهميتها الكبرى بالنسبة للدولة والمجتمع فى تفعيل لجان مكافحة الفساد من خلال أساليبها وفنياتها.

ثالثا) أهداف البحث

تسعى الدارسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيس الاتي:

تحديد العلاقة بين استخدام تقنيات تنظيم المجتمع وتفعيل لجان مكافحة الفساد بالقطاع الحكومي في مصر.

وقد تحددت تقنيات طريقة تنظيم المجتمع حصريا في استخدام الاستراتيجيات الاتية:

١. تقدير أداء لجان مكافحة الفساد للمسئوليات المنوطة بها في مكافحة الفساد المحددة في لائحة انشائها.
٢. استراتيجية انتقاء وتشكيل أعضاء لجان مكافحة اللجان.
٣. استراتيجية التنسيق.
٤. استراتيجية التمكين
٥. تحديد معوقات أداء اللجان لدورها في مكافحة الفساد بالقطاع الحكومي في مصر.
٦. التوصول إلى المقترحات التي تؤسس لصياغة رؤية مستقبليه من منظور طريقة تنظيم المجتمع في تفعيل أداء لجان في مكافحة الفساد بالقطاع الحكومي في مصر.

رابعا) فروض البحث

تنوعت فروض الدراسة الي فروض خبرية وفروض علاقية على النحو الاتي:

١- الفرض الخبري:

نتوقع ان يكون تقدير أداء متوسطا للمسئوليات المنوطة بها لجان مكافحة الفساد المحددة في لائحة انشائها.

٢- الفروض العلاقية: الفرض الرئيس:

توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين استخدام تقنيات طريقة تنظيم المجتمع وتفعيل لجان مكافحة الفساد بالقطاع الحكومي في مصر.

ويمكن التحقق من صحة ذلك الفرض من خلال الفروض الفرعية الاتية:

أ- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين استخدام استراتيجية انتقاء وتشكيل أعضاء اللجان وتفعيل أدائها في مكافحة الفساد بالقطاع الحكومي في مصر.

ب-توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين استخدام استراتيجية التنسيق وتفعيل لجان مكافحة الفساد بالقطاع الحكومي فى مصر.

ج- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين استخدام استراتيجية التمكين وتفعيل لجان مكافحة الفساد بالقطاع الحكومي فى مصر.

خامسا) مفاهيم البحث

١-مفهوم تقنيات

تعرف التقنية لغوياً بمعنى أتقنه : أحكمه ، وفى القرءان الكريم (صنع الله الذى أتقن كل شئ) **(الوجيز ، معجم ،٢٠٠٨، ٧٦)**

وتعنى أيضاً لغوياً تقنى أى فنى خاص بفن أو علم أو صنعه أو مميز لها مستخدم تعابير فنية أو معالج موضوعاً ما بطريقة تقنية وتعنى الأسلوب أو الطريقة والبراعة الفنية أو طريقة لإنجاز غرض منشود. **(البعلبكى ، منير ، ١٩٧٠، ٩٥٤)**

وجاء فى تعريف التقنية بمفهومها الواسع فى دائرة المعارف الأمريكية ما نصة : "(مجموع العمليات المرتبطة بالتعامل مع المواد) " وهى فى العمل المؤسسى : " مجموع العمليات المرتبطة بالتعامل مع المنتجات أو الخدمات (أو ما يسمى بالمخرجات). **أحمد ، حفصة ،٢٠٠٩، ٤٦٧)**

ويعرف النجار التقنية هى "مجموعة من المعارف والأساليب المتاحة واللازمة للإنتاج والتنمية " وهو يؤكد على أن التقدم الفنى يعمل على ربط المعارف المكتسبة بالقضايا التنموية للمجتمعات البشرية ، ويقيم المؤسسات اللازمة بذلك. أما بدايات التقنية فإنها ترجع إلى اللحظات الأولى لوجود الإنسان ، حيث فكر فى كفاء نفسه حاجاتها ، ومن ثم عمل على اختراع الأدوات المعينة له على ذلك . وهذا يجعلنا ندرك أن مصطلح (تقنية) هو تعبير جديد لمفهوم قديم قدم الإنسانية نفسها ، التقنية هى المعرفة العلمية بدقائق الأنشطة التنموية والخدمية وبتفاصيل فنونها ، والقدرة على توظيف كل المعارف والكفاءات المتاحة فيها من أجل زيادة الإنتاج الزراعى والصناعى ، ومن أجل تطوير الخدمات التعليمية والطبية ومن أجل رواج التجارة ونجاحها ، وحسن القيام بذلك كله من أجل عمارة الأرض **(النجار ، زغلول ، ١٩٨٩، ٤٩:٤٨)**

والتقنية مرادف للتكنولوجيا ، وهى كلمة يونانية الأصل تتكون من مقطعين هما techno أى حرفة أو صنعه أو فن ، و logy بمعنى علم ، ويمكن أن يكون الجزء من كلمة تكنولوجيا مشتق من الكلمة الإنجليزية ، بمعنى التقنية أو الصياغة ، أو الأداء التطبيقى ،ومن هنا فإن مصطلح التقنية يعنى العلم الذى يهتم بتطبيق النظريات ، ونتائج البحوث التى تم التوصل إليها فى مجالات العلوم المختلفة بهدف تطوير الأداء فى المواقف العلمية لرفع معدلات كفاءتها. **(عبد الله ، سعيد ، ٢٠٠٦، ١١)**

مما سبق يمكن تحديد مفهوم تقنيات طريقة تنظيم المجتمع فى هذه الدراسة على أنها:

١. مجموعة من الأساليب والفنيات والطرق العلمية فى طريقة تنظيم المجتمع.
٢. القادرة على توظيف معارف الطريقة المهنية والكفاءات وانشطتها والكفاءات المتاحة فيها.
٣. تهدف هذه التقنيات إلى المساعدة فى تفعيل أداء لجان مكافحة الفساد بالمنظمات الحكومية.

٤. تتمثل هذه الاساليب والفنيات والطرق فى التنسيق ، التمكين ، أسس ومعايير تشكيل أعضاء اللجان .

٢- مفهوم مكافحة الفساد

تعنى مكافحة لغوياً : مصادفة الوجه بالوجه كفحه كفحاً وكافحة مكافحة وكفاحاً ، لقية مواجهته ، والمكافحة فى الحرب ، المضاربة تلقاء واجهه **(بن طايع ، فيصل ،٢٠٠٨، ١٠)**

أما الفساد فهناك توجهات متنوعة فى تعريفه فهناك من يعرفة بأنه خروج على القانون والنظام (عدم الالتزام بهما) أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية ، أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة ، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعاً إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية ، وهناك اتفاق دولى على تعريف الفساد كما حددته "منظمة الشفافية الدولية بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسة أو جماعته **(بدر، إبراهيم ،٢٠١١، ٣٣٨)**

ويمكن تعريف الفساد أيضاً على أنة " سلوك ينحرف عن الواجبات غير الرسمية للدور العام ويشمل سلوكاً مثل الرشوة والمحسوبية ، أو أنة تدمير و إفساد نزاهة شخص فى تأدية واجبة للحث على التصرف بشكل غير أمين أو غير مخلص. **(waziri, Fatima**, 2011,11**)**

مما سبق يمكن تعريف مكافحة الفساد على أنه:

١- مواجهة والتعامل وجها لوجه.
٢- أمراً غير مقبولاً أو ظاهرة مرفوضة أو سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية للمنصب أو أى عمل وسؤ استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة.
٣- وذلك من خلال وضع تدابير وآليات وأسايب لوقفه ومحاسبه من يمارسه أو الوقاية منه.

٣-مفهوم لجان مكافحة الفساد

يعرف اللجنة على أنها عدد من الموظفين منتخبين أو معينين من قبل الإدارة يشتركون جمعياً فى دراسة مشكلة إدارية محددة ، ويصدرون توصياتهم حيالها ، أو مجموعة من الموظفين يقومون بإنجاز نشاط وظيفى دائم أو محدد بوقت . **(الشيخ ،حسن ،١٧٨، ٢٠١٠)**

أما لجنة مكافحة الفساد فى مصر فهى تلك اللجنة التى أنشئت بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٩٠ لسنة ٢٠١٠ والمعدل بالقرار ٤٩٣ لسنة ٢٠١٤ برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من وزير التنمية المحلية والإدارية ، وزير العدل ، رئيس هيئة النيابة الإدارية ، رئيس هيئة الرقابة الإدارية وممثلين عن كل من وزارة الداخلية /وزارة الخارجية / المخابرات العامة /الجهاز لمركزى للمحاسبات /وحدة مكافحة غسيل الأموال / النيابة العامة ، وتباشر اللجنه مجموعة من الإختصاصات التى من أهمها إجراء تقييم دورى للتشريعات واللوائح والقرارات الوطنية ذات الصلة بمنع ومكافحة الفساد والوقاية منه فى المؤسسات الحكومية . **(الرقابة الإدارية ، هيئة)**

أى أنها:

١- لجان مشكلة بقرار وزارى فى ٢٠١٠وتم تعديله فى ٢٠١٤

٢- يرأسها رئيس مجلس الوزراء .

٣- عضويتها من (وزير التنمية المحلية ، الإدارية ، ووزير العدل ، رئيس هيئة النيابة الإدارية ، رئيس هيئة الرقابة الإدارية ، الجهاز المركزى بالمحاسبات).

٤- أنه عمل هذه اللجان مستمرويتم فى إطار من السرية .

٥- تشكل اللجنه فى كل محافظة من السكرتير العام والسكرتير العام المساعد بديوان المحافظة ومديرين القطاعات الحكومية ويبلغ عددهم ٢٥ لكل محافظة.

٦- هذه اللجان تهدف إلى الارتقاء بمستوى حياة المواطنين والجهاز الادارى بالقطاعات الحكومية .

٧- من خلال استخدام مجموعة من االآليات أو التقنيات.

سادساً) الإطار النظري للبحث.

تعد الفساد ظاهرة عامة ذات أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وحضارية ، كما أنها ليست مجموعة من الممارسات المعزولة عن مسبباتها ، وعن الخصائص الفردية والظروف الاجتماعية لمرتكبيها، وكذلك الظروف البيئية المحلية والدولية. وتعد مؤشراً سياسياً إيجابياً لمسار عملية التطور الديمقراطى فى مصر إذ لا يمكن الحديث عن ديمقراطية أو إصلاح حقيقى بدون التناول الجرئ لنواحى القصور التى يعانى منها مجتمعنا ومواجهتها وفى مقدمتها مشكلة الفساد.

١- المداخل أو السياسات الاستراتيجية للحد من الفساد.

(أ)- السياسات والإجراءات المنظمة لمكافحة الفساد. (**L ,AI**,2013,84)

من أهم هذه السياسات والإجرءات مايلى:

- الالتزام المعلن علنًا بمكافحة الفساد بجميع أشكاله ، بما في ذلك الرشوة والابتزاز. .
- الالتزام بالامتثال لجميع القوانين ذات الصلة ، بما في ذلك قوانين مكافحة الفساد
- ترجمة التزام مكافحة الفساد إلى أفعال.
- دعم قيادة المنظمة لمكافحة الفساد.
- التواصل والتدريب على الالتزام بمكافحة الفساد للموظفين .
- الرصد والضوابط الداخلية لضمان الاتساق مع مكافحة الفساد .
- عمليات المتابعة والدعم .

(ب)- المداخل الاستراتيجية للحد من الفساد .(**Rao,N**,2013,12)

من أهم المداخل الاستراتيجية التى تناولها الكتابات للحد من الفساد ما يلى :

- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . وتبسيط الإجراءات والشكليات . وتفعيل آليات معالجة الشكاوى . وعن طريق مشاركة المواطن أو المستخدم. ثم هناك مبادرات خاصة بالخدمة و خاصة بالدولة مطلوبة. إذا تم التعامل معًا بطريقة محددة زمنياً ، يمكن كبح الفساد في الخدمات العامة الأساسية. وفي الوقت نفسه ، وبدون هذه الجهود المركزة للحد من الفساد في هذه الخدمات العامة الأساسية ، لا يمكن معالجة الفساد في البلاد.

٢- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢). (الوطنية ، الاستراتيجية ، ٢٠١٩، ٢٥)

(أ)- أسلوب بناء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

اعتمدت خطة بناء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والوقاية منه على تحديد أسبابه الحقيقية، ودراسة التحديات الناتجة عن تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية، ووضع الأهداف ، والإجراءات التنفيذية والبرامج ، والآليات التى تعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة دون مجاملة أو تمييز، وتساهم فى الوقاية منه ومحاربته من خلال تكاتف جهود كافة أطراف المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد وتحديد أدوار لكل منها.

(ب)- أسس بناء الاستراتيجية:

- رصد أهم مظاهر الفساد والتحديات الناتجة عن تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية وسبل التغلب عليها.
- التحديد الدقيق للأهداف مع مراعاة تحقيقها عبر الأمد القريب والمتوسط.
- تحديد الإجراءات التنفيذية الواجب اتباعها لتحقيق الأهداف ومعالجة الظواهر المسببة
- للفساد.
- وضع آليات لتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الفساد عقب التشخيص الدقيق لمشكلة الفساد والوقوف على أسبابه ودراسة تحديات تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية.
- تحديد البرامج والأنشطة التنفيذية للمشاركة الفاعلة فى الوقاية من الفساد بكافة الجهات المعنيه وعلى رأسها الأجهزة الرقابية وجهات إنفاذ القانون والأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى.

(ج)- آليات بناء الاستراتيجية:

١. المشاركة الفعالة بين كافة الجهات المعنية فى بناء جبهة موحدة لمكافحة الفساد.
٢. تطوير نظم العمل على نحو يحقق الوقاية من الفساد ومكافحته.
٣. تفعيل آليات مكافحة الفساد لتشمل : ترشيد الهياكل التنظيمية / تنمية الموارد البشرية.
٤. تطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة / تفعيل التدوير الوظيفى .
٥. وضع الأهداف القريبة / المتوسطة المدى مع إمكانية تحقيق الهدف المحدد بما لا يتعارض مع الأهداف الأخرى.
٦. توفير كافة الموارد البشرية / المادية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.
٧. توزيع المهام والمسئوليات فى ضوء محاور الاستراتيجية.
٨. وضع آليات بديلة عند الضرورة لتحقيق المرونة اللازمة لمواجهة أى متغيرات قد تواجه تنفيذ الاستراتيجية.
٩. مراعاة نتائج المؤشر الوطنى لقياس مدركات الفساد المحلى عند إعداد البرامج التنفيذية
١٠. الخاصة بالاستراتيجية.
١١. وضع مؤشرات وطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية ومراعاة المؤشرات الدولية.

(د)-الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩ – ٢٠٢٢):

ارتكزت المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على عدة أهداف رئيسية وما ينبثق عنها من أنشطة تنفيذية ، وذلك تمهيداً لوضع خطة عمل تتضمن الإجراءات اللازمة من قبل الجهات المعنية ، ونستعرض فيما يلى تلك الأهداف:

١. تطوير جهاز إدارى كفء وفعال.
٢. تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية.
٣. تفعيل آليات الشفافية والنزاهة بالوحدات الحكومية.
٤. تطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد.
٥. تحديث الإجراءات القضائية تحقيقاً للعدالة الناجزة.
٦. دعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته.
٧. زيادة الوعى المجتمعى بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته.
٨. تفعيل التعاون الدولى والإقليمى فى منع ومكافحة الفساد.
٩. مشاركة منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى منع الفساد والوقاية منه.

(هـ) الجهات المشاركة فى التنفيذ:

لا شك أن تحقيق الأهداف والإجراءات المقترحة لمكافحة الفساد والحد من آثاره يتطلب الكثير من الجهد من كافة أطراف منظومة الوقاية من الفساد ومكافحته ، كما يتطلب كذلك تنفيذ تلك الجهود فى إطار تكاملى، بحيث تصبح أكثر قدرة على مواجهة التحديات المختلفة التى قد تحول دون نجاحها.

مما سبق تبرز أهمية اللجنة الوطنية / الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته للقيام بأدوار فاعلة، أبرزها بلورة الاستراتيجية كهدف قومى وطنى أمام المجتمع، وتحديد أدوار كافة عناصر منظومة المكافحة ، وإعداد آلية متناغمة لتنفيذ تلك الأدوار يُراعى فيها وضوح المهام والمسئوليات للمشاركين فى التنفيذ. وقد تم الأخذ فى الاعتبار عند إعداد الاستراتيجية مشاركة كافة الجهات المعنية كما يلى:

١. اللجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، واللجنة الفرعية المنبثقة عنها. مجلس النواب.
٢. المجالس الشعبية المحلية بالمحافظات المختلفة.
٣. الحكومة وزارات / محافظات / هيئات / الأجهزة التابعة ووحدات قطاع الأعمال العام.
٤. أجهزة منع ومكافحة الفساد وجهات إنفاذ القانون.

٥. السلطات الرقابية على المؤسسات المالية ووحدات الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية غير المصرفية.
٦. المجالس القومية والجامعات والمعاهد البحثية المتخصصة.
٧. وسائل الإعلام والمؤسسات الصحفية.
٨. منظمات المجتمع المدنى.
٩. المؤسسات الدينية.

رابعاً: لجان مكافحة الفساد المصرية .

كانت مصر من الدول السباقة فى مكافحة الفساد حيث تعددت آليات مواجهة الفساد وأخيراً تم إنشاء لجان المكافحة :

- آليات وأجهزة مكافحة الفساد فى مصر: **(أحمد ، محمد** ، ٢٠١٠، ١٩٦)

– الجهاز المركزى للمحاسبات الذى يقوم بمراجعة كل التصرفات المالية لجميع أجهزة الدولة .

– الأحهزة القضائية التى تقوم بالتحقيق فى الجرائم المتصلة بالفساد ومحاكمة مرتكبيها ، حيث توجد نيابة متخصصة فى جرائم الأموال ، ودوائر قضائية للنظر فى تلك القضايا والفصل فيها على وجه السرعة . كما يوجد جهاز قضائى متخصص فى التحقيق فى جرائم الكسب غير المشروع ، كما توجد هيئة النيابة الإدارية التى تسهم بصورة فعالة فى ضبط أى مخالفات مالية أو إدارية يرتكبها أفراد الأجهزة الحكومية

– جهاز الرقابة الإدارية : الذى يسهم بصورة فعالة فى جهود مكافحة الفساد كذلك توجد بوزراة الداخلية إدارة مباحث الأموال العامة كإدارة متخصصة لمكافحة جرائم المال العام.

- دور هيئة الرقابة الإدارية فى مكافحة الفساد

تباشر هيئة الرقابة الإدارية إختصاصتها فى الجهاز الحكومى وفروعه والهيئات والمؤسسات العامة وشركات قطاع الأعمال والجمعيات العامة والخاصة ومؤسات القطاع الخاص التى تباشر أعمالاً عامة ، وكذلك جميع الجهات التى تسهم الدولة فيها بأى وجه من الأوجه حيث تقوم الهيئة بدورها من خلال الإختصاصات الواردة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية الذى نص على قيامها بتنفيذ ما يلى: **(كامل ، مصطفى** ،١٩٩٩، ٣١٣,٣١٢)

١. بحث وتحرى أسباب القصور فى العمل والإنتاج

٢. كشف عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية التى تعرقل السير المنتظم للعمل بجهات الإختصاص المختلفة واقتراح وسائل تلافيها

٣. الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية التى تقع من العاملين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم.

٤. متابعة تنفيذ القوانين والتأكد من أن القرارات واللوائح والأنظمة السارية وافية لتحقيق الغرض منها.

٥. بحث ما يقدمه المواطنون من شكاوى ترجع لأسباب إلى أمور متعلقة بوجود أوجه خلل وقصور ومخالفة فى تنفيذ القوانين والإهمال فى أداء واجبات الوظيفية.

- بداية التحرك المصرى لمواجهة واقع الفساد من خلال لجان المكافحة **(الجبار ، عطية ،٢٠٠٧، ١٤٧)**

فى الثانى عشر من شهر فبراير سنة ٢٠٠٧ نشرت جريدة الأخبار أن الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء قد كلف وزير التنمية الإدارية بإنشاء لجنة لمحاربة ومكافحة ظاهرة الفساد تنفيذا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، والتى تتضمن فى المادة السادسة منها ، حث الدول على تدعيم منظومتها الوطنية للنزاهة والشفافية ، ومحاربة الفساد وفقاً للمبادئ الأساسية لنظام الدول القانونى كما تتولى هذه اللجنة منع الفساد بوسائل وآليات فعالة.

(أ) –إعداد لجنة مكافحة الفساد المصرية:

وبناء على ذلك فقد أشارت الجريدة (الأخبار) فى نفس عددها الصادر فى ٢٠٠٧/٢/١٢م أن وزير التنمية الإدارية سوف يصدر قريباً قرار بإنشاء لجنة مكافحة الفساد . بحيث يتضمن قرار إنشاء هذه اللجنة كافة السياسات و الاختصاصات لتمكنيها من القيام بوظائفها بصورة فعالة في إطار التنسيق بين مختلف الأجهزة الرقابية في الدولة. وكذا سوف ينص القرار علي توفير التدريب الازم لأعضاء فريق هذه اللجنة ، وكذلك توفير ما يلزم من المواثيق والاتفاقيات الدولية كالاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد ، وأيضا ميثاق المؤتمر الأوربي الخاص بالقانون الجنائي المتعلق بالفساد

(ب)– الهدف الرئيسى للجنة مكافحة الفساد :

يتركز الهدف الرئيسي للجنة مكافحة الفساد الإداري في مصر في تنسيق الجهد الوطني لمحاربة الفساد، ودعم النزاهة والشفافية في الأعمال الحكومية . والعمل علي تقارير المعايير الأخلاقية والمهنية

داخل مؤسسات القطاع الحكومي . وكذلك تطوير ميثاق أخلاقي للوظيفة وزيادة وعي موظف القطاع الحكومي والمتعاملين معه بمختلف أشكال الفساد والأدوات الضرورية لمكافحته ، وكذلك زيادة الوعي لدي موظفي الحكومة بأهمية تطبيق قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المحاسبة في محاربة الفساد. وأيضا دراسة آليات المكاشفة والمصارحة والشفافية من خلال التأكيد على التزام الموظف الحكومي بمسئولياتها عن نشر المعلومات للجمهور عبر آليات منظمة قانونا، والرد علي استفساراتهم ومتابعة أعمالهم ، والتوعية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقات الدولية الأخرى والقوانين الدولية المتعلقة به، وحقوق المواطنين حيالها ، ونشر الوعي بثقافة النزاهة والشفافية والمحاسبة ، والمساءلة ، وإعداد الدراسات الإحصائية حول قضايا الفساد والإجراءات المضادة له ومتابعتها.

(ج) – اختصاصات ومهام لجان مكافحة الفساد فى مصر

تباشر اللجنة العديد من المهام من أهمها الآتى: (الهيئة ، موقع)

١. إعداد الدراسة اللازمة لوضع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

٢. وضع أنسب الإجراءات والآليات للتنسيق بين الأجهزة الرقابية بالدولة لتبادل المعلومات والخبرات فيما بينها.

٣. تلقى البلاغات عن وقائع الفساد ، وتقصى الحقائق عن مرتكبيها ، ودراسة كافة مظاهر الفساد بوحدات الجهاز الإدارى للدولة.

٤. إقتراح أنسب الحلول للقضاء على مظاهر الفساد، ووضع التوصيات الخاصة بنشر ثقافة النزاهة والشفافية بالمجتمع.

٣-الأسس النظرية لطريقة تنظيم المجتمع فى مجال مكافحة الفساد وتفعيل أداء لجانها.

(أ). <u>اللجان كأحد أدوات طريقة تنظيم المجتمع.</u>

ومن العوامل التى تساعد على نجاح اللجان بشكل عام فى أداء مهامها الخاصة بها: (**أحمد ، رشاد** ، ١٩٩٩، ٢٩٨)

– لابد من وضوح الهدف من تكوين اللجنة بالنسبة لكل الأعضاء لأن وضوح الهدف يؤدى إلى الإتجاه المباشر للجنة صوب الأهداف المحددة وذلك يؤدى إلى استثمار الوقت والجهد وخفض التكاليف وإنجاز الأهداف المحددة.

– أن يكون هناك إنتقاء مناسب لأعضاء اللجنة بمعنى إختيار الأفراد الذين لديهم الخبرة والمهارة فى عمل اللجنة والذين لديهم الوقت المناسب والجهد ولديهم الرغبة فى تقبل أراء الآخرين.

– أن تكون لدى اللجنة البيانات والمعلومات التى تساعدها على أداء المهام الخاصة بها لكى تؤدى عملها على أكمل وجه.

– الإعداد المناسب لإجتماعات اللجنة مثل الأوراق التحضيرية ، المكان ، الوقت ، الهدوء، التهوية .

كيفية تفعيل لجان مكافحة الفساد من منظور طريقة تنظيم المجتمع.

- هناك عدد من الاعتبارات التى يجب مراعاتها فى اختيار اللجان من أهمها : **(كفاوين ، محمود ،٢٠٠٩، ١٢٠)**

١– أن يناسب عدد أعضاء اللجنه طبيعة المهام الموكلة إليهم.
٢– أن تكون لدى أعضاء الجنه الخبره الكافيه والمناسبة للعمل الموكل إليهم القيام به.
٣– أن تكون هناك علاقة ودية وإيجابية بين أعضاء اللجان.
٤– أن تكون أهداف اللجنه واضحة للجميع.
٥– أن يتم اختيار الأعضاء بدقة متناهية.
٦– أن تكون القيادة واضحة ومقبولة من الجميع.
٧– أن تكون عضوية اللجان اختيارية وليست اجبارية.

- مقومات نجاح اللجان: **(القلوب ، قوت ، ٢٠٠٠، ٨٧)**

١– أن يكون هناك حاجة واضحة لهذه اللجان وبونها يتعذر تحقيق الهدف.
٢– أن يكون الهدف من تشكيل اللجان واضح لأعضائها ودور كل منهم محدد بشكل مبدئى.
٣– أن يكون لدى الأعضاء الاستعداد والرغبة للعمل فى هذه اللجان ولديهم الوقت الكافى لذلك حتى لا يكون ذلك عبئاً عليهم وأن يكون الانضمام لهذه اللجان استكمالاً للوجاهات الاجتماعية أو لتركيز السلطة.
٤– –أن تضمن ممارسة الأساليب الديمقراطية فى اللجان حتى يستشعر كل عضو فيها بأهميه وجوده ويمارس حقه فى إبداء الرأى.
٥– أن يكون حجم اللجنه متناسب مع المهام الموكله لتحقيقها فلا يكون أكثر أو أقل من اللازم.

٦- يراعى أن تعطى الفرصة لأكبر عدد من أعضاء اللجان للمناقشة تدعيماً للجانب الديمقراطى فى حياة الأفراد لبلوغ الأهداف الصحيحة البناءة ولا تدع الفرصة لتكوين جبهات قد يؤدى إلى انقسام اللجنه إلى أقسام متصارعه.

- الشروط الواجب توافرها فى اللجنه الناجحة

يمكن تحديد أهم هذه الشروط كما يلى: **(عثمان ، سوسن ، ١٩٩٣، ٣٠٦)**

١- إذا أحسن اختيار أعضائها بحيث تتلائم خبرات وتخصصات عضائها مع أغراض اللجنه.
٢- إذا وضعت خطه لعملها والتوقيت الزمنى لمراحل الخطة والتزمت به.
٣- إذا نسقت أعمالها مع أعمال اللجان الأخرى بما يكفل تفادى تكرار الجهود.
٤- إذا تأصلت بين أعضائها روح العمل الفريقى واشتراك الجميع فى تحمل المسئولية.
٥- إذا التزمت بأصول وقواعد المناقشات فى الاجتماعات والتوصل إلى قرارات ذات قيمه.
٦- إذا أعدت الدراسات والبحوث عن كل موضوع مطروح للمناقشة قبل اتخاذ قرارفيه.
٧- إذا أقامت نظاماً سليما للتسجيل – والمتابعة للقرارات أو التوصيات.

(ب). التنسيق :

- وسائل واساليب التنسيق:

إن وسائل واساليب وآليات التنسيق تتنوع وتتعدد تبعاً لطبيعة الموضوع الذى يراد تنسيقة ولعدد الجهات المشاركة فى عملية التنسيق ونوجز أدناه أهمها وأكثرها شيوعا : **(الدراسات ، مركز ، ٢٠٠٦، ٢٨:٢٧)**

١- عقد المؤتمرات والندوات والاجتماعات الدورية بمشاركة ممثلين عن جهات الاختصاص.
٢- إعداد التقارير الدورية حول الانجازات المتحققة فى كل قطاع وفى كل منظمه وإبلاغها لذوى العلاقة.
٣- إقامة الحملات المشتركة سواء لأغراض التوعية أو الوقاية أو لمواجهة الأخطار والظواهر السلبية .
٤- فتح الأبواب أمام التنقلات والإعارات وتبادل الخبرات بين الفنيين والاختصاصيين والقياديين .
٥- تشريع القوانين ووضع النظم واللوائح التى تدعو للتنسيق وتحدد أطرافه وأساليبه واشكاله.
٦- الأخذ بأحدث تقنيات الاتصال والتواصل عبر شبكات الانترنت وتوظيف البرمجيات لإعداد قواعد البيانات وتبادلها مع الجهات المتخصصة على الصعيدين المحلى والدولى واعتماد

التنسيق الالكترونى بين المنظمات المتماثلة وتهيئة الكوادر البشرية المدربة على توظيف وصيانه هذه الوسائل وتحديثها بصورة دورية.

(ج).التمكين: (التدريب والدعم وتطوير القدرات)

ثامناً) نتائج البحث

١- أثبتت الدراسة صحة الفرض الخبرى من المتوقع ان يكون تقدير أداء متوسطا للمسئوليات المنوطة بها لجان مكافحة الفساد المحددة في لائحة انشائها.

٢- أثبتت الدراسة صحة الفرض الرئيسى من خلال الفروض الفرعية الآتية :

(أ). توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين استخدام استراتيجية انتقاء وتشكيل أعضاء اللجان وتفعيل أدائها في مكافحة الفساد بالقطاع الحكومي في مصر.

(ب) توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين استخدام استراتيجية التنسيق وتفعيل لجان مكافحة الفساد بالقطاع الحكومي فى مصر.

(ج). لا توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين استخدام استراتيجية التمكين وتفعيل لجان مكافحة الفساد بالقطاع الحكومى فى مصر.

قائمة المراجع

١- إبراهيم بدر شعاب الخالدى (٢٠١١): **معجم الإدارة (موسوعة الإدارية شاملة لمصطلحات الإدارة العامة)** ، عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع .

٢- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢) ، **اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحتة** ،

٣- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة القساد ٢٠١٤-٢٠١٨، **اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد** ، وزارة التخطيط ، ٢٠١٤

٤- إسماعيل سراج الدين (٢٠٠٧): **الشفافية ومحاربة الفساد فى قطاع الصحة** ، الإسكندرية ، مكتبة الاسكندرية .

٥- بوغليطة إلهام(٢٠١٤): **اثر التمكين الإدارى فى التطوير التنظيمى بالمؤسسات العمومية الإدارية بولاية سكيكدة** ، رماح للبحوث والدراسات ، مجلة دولية علمية محكمه متخصصة فى الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة سكيكدة، الأردن.

٦- حسن الشيخ (٢٠١٠): **معجم مصطلحات الإدارة** ، الإسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية .

٧- حفصة أحمد منشي (٢٠٠٩): **أصول تربية المرأة المسلمة المعاصرة** ، ط١ ، القاهرة ، دار النشر للجامعات .

٨- دستور جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٤..

٩- رشيدة محمود سيد أحمد (٢٠١٤): **الجريمة المنظمة والفساد** ، مجلة منشورة ، مجلة العدل ، العدد ٤٢، السودان ، وزارة العدل .

١٠- ريهام عبد النعيم عيد (٢٠٠٨): **أثر الجرائم الاقتصادية على النمو الاقتصادى مع التركيز على جرائم الفساد المالى** ، رساله ماجستير غير منشور كلية التجارة ، جامعه عين شمس .

١١- زغلول النجار (١٩٨٩): **قضية التخلف العلمى والتقنى فى العالم الاسلامى المعاصر** ، كتابة الامة ، رقم ٢٠، رئاسة المحاكم والشئون الدينية .

١٢- سعيد عبد الله (٢٠٠٦): **التكامل بين التقنية واللغة** ، القاهرة ، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع .

١٣- سوسن عثمان عبد اللطيف (١٩٩٣): **تنظيم المجتمع أسس نظرية** ،القاهرة ، مكتبة عين شمس.

١٤- عبد العزيز إبراهيم (٢٠٠٤): **التشبيك فى تنظيم المجتمع** ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية .

١٥- عبد القوى بن لطف الله (٢٠١٣): **أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية : دراسة ميدانية على الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد** ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا. ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

١٦- عصام عبد اللطيف (٢٠١٦): **التخطيط الاستراتيجى ومعالجة الخلل الإدارى** ، القاهرة ، نيو لينك .

١٧- عطية الجبار(٢٠٠٧) : تجارب بعض الدول العربية فى مكافحة الفساد ، رماح لبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة متخصصة فى الاقتصاد والعلوم الإدارية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد ٢ ، الأردن.

١٨- فاروق الكيلانى (٢٠١١): **جرائم الفساد** ، بيروت ، مؤسسة الرسالة التعليمية.

١٩- فيصل بن طلع طايع (٢٠٠٨): **معوقات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية .

٢٠- قوت القلوب محمد فريد (٢٠٠٠): **تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية استراتيجيات- مهارات –أدوار** ، ط١، د.ن، القاهرة.

٢١- محمد أحمد درويش (٢٠١٠): **الفساد مصادرة –نتائجه –مكافحته** ، القاهرة ، عالم الكتب.

٢٢- محمد عبد الفتاح (٢٠١١): **الاتجاهات النظرية المعاصرة لتنظيم المجتمع (نماذج ونظريات)**، الاسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث .
٢٣- محمود كفاوين (٢٠٠٩): **تنظيم المجتمع واجهزته** ، القاهرة ، الشركة العربية المتحدة للتوريدات.

٢٤- مركز الدراسات والبحوث (٢٠٠٦): **مكافحة الجرائم الاحتيالية تعزيز التعاون بين الأجهزة الحكومية والجمعيات الاهلية** ، الرياض، مكتبة الملك فهد.

٢٥- مسعد الفاروق حمودة (٢٠١٠): **التنمية والمجتمع مدخل نظرى لدراسة المجتمعات المحلية،** الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،

٢٦- مصطفى كامل السيد ، سلاح سالم زرنوقة (١٩٩٩): **الفساد والتنمية** ،القاهرة، دار المطبعة.

٢٧- معجم الوجيز (٢٠٠٨): **مجمع اللغة العربية،** معجم وقواميس العربية.

٢٨- منير البعلبكى (١٩٧٠): **قاموس المورد انكليزى –عربى** ، بيروت .

٢٩- موقع النص الكامل لقرار **تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد** الثلاثاء ٢٠١٢/١١/١٣

٣٠- موقع الهيئة الادارية جمهورية مصر العربية ، **مكافحة الفساد** ، اللجان الوطنية لمكافحة الفساد

٣١- موقع هيئة الرقابة الإدارية ، **مكافحة الفساد** ، اللجنة الوطنية
٣٢- نائلة عبد الله الاغا (١٩٩٨): **الخدمة الاجتماعية** ، د.ن ، د.م .

٣٣- نهى محمد هلال الشوبرى (٢٠١٢): **مدى التزام الجمعيات الأهلية بتطبيق معايير الشفافية والمحاسبية فى عملياتها** ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان

٣٤- هويدا محمود إبراهيم أبو الغيط (٢٠١٥): **فاعلية مشاركة الجمعيات الاهلية فى الحد من ظاهرة الفساد** ، مجلة البحوث الإدارية ، مجلة منشورة ، العدد٣٣، القاهرة ، معهد اكتوبر العالى للإقتصاد.

35-Williams , R., & Doig , A. (2007). **Achieving Success and Avoiding Failure in Anti-Corruption Commissions: Developing the Role of Donors** ., Michelsen Institute, Journal Article , Vol. 30 No. 2.

36- Ai, L. (2013), "**A cost-effective strategy of implementing international anti-corruption initiatives**", Journal of Money Laundering Control, Emerald Group Publishing Limited , Vol. 16 No, p84

37-N. Bhaskara Rao (2013): Good Governance: **Delivering Corruption-Free Public Services** , New Delhi, SAGE Publications India Pvt Ltd, p12.

38-Fatima Waziri (2011): **strengthening of anti corruption commission and laws in nigeria** the degree of Doctor of Juridical Science, University of Pittsburgh, United States, , p14

39-Gashumba , Jeanne Pauline (2010): **Anti-corruption agencies in Africa: a comparative analysis of Rwanda, Sierra Leone and Malawi**, Magister Legum, University of the Western Cape, South Africa

40-Gary LaFree & Nancy Morris(2004): Handbook of Social Problems: A Comparative International Perspective, Thousand Oaks, SAGE Publications, Inc , p15:p16.

41-Khemani , M. (2009): **The Role of Anti-Corruption Commissions in Changing Cultural Attitudes towards Corruption and the Rule of Law**, Georgetown University , Available at SSRN.

42-Li, Jun(2011): **The reform of independent agencies in china mainland-- hong kong independent commission against corruption as a reference**, master in law , Jinan University , United States, ProQuest Dissertations Publishing